الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2015/5

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
13 July 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة الثامنة
نيويورك، ٩-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولا - مقدّمة

١ - عُقدت الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥[(١)].

٢ - وعقد المؤتمر ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة، وافتُتح صباح يوم ٩ حزيران/يونيه واختتم بعد ظهر يوم ١١ حزيران/يونيه.

٣ - وقد أعدت الأمانة العامة تجهيزات لدخول ذوي الإعاقة وترتيبات تيسيرية معقولة لتسهيل مشاركة جميع المشاركين في المؤتمر، شملت ترجمة فورية بلغة الإشارة الدولية، وخاصية إظهار نص الكلام المسموع (عن طريق خدمات نسخ الكلام المسموع آنياً)، وتمكين الوصول إلى أماكن الجلوس بالكراسي المتحركة، وتوفير الوثائق بطريقة برايل، وغير ذلك من التدابير عن طريق مركز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة.

(١) حضر الدورة أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك، من بينهم مندوبون يمثلون ١٥٤ دولة طرفاً ودولاً أخرى لها دور المراقب، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسات أكاديمية، ومنظمات غير حكومية. وعُقِد بالاقتران مع الدورة ما يزيد على ٥٢ مناسبة جانبية، عقدتها حكومات ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات من المجتمع المدني في مقر الأمم المتحدة وفي مواقع أخرى.

100915 080915 15-10927 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً – افتتاح المؤتمر

٤ – افتَتَح الجلسة الأولى في صباح يوم ٩ حزيران/يونيه نائبُ الأمين العام، الذي افتتح الجلسة باسم الأمين العام.

٥ – وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال، شرع المؤتمر بانتخاب أعضاء مكتب المؤتمر كالتالي: انتُخِب ممثل جمهورية كوريا رئيساً للمؤتمر، وممثلو إيطاليا والبرازيل وبولندا وجمهورية تترانيا المتحدة نواباً للرئيس.

٦ – واعتمد المؤتمر جدول الأعمال المؤقت المقدم من الأمين العام (CRPD/CSP/2015/1)، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

٧ – وعملاً بالفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي، اعتُمدت ٣٢ منظمة غير حكومية لدى المؤتمر (انظر المرفق الثاني).

٨ – وخلال الجلسة الافتتاحية، أدلى ببيان كل من رئيس المؤتمر، ونائب الأمين العام، وأعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وممثل عن المجتمع المدني.

٩ – وشرع المؤتمر بعد ذلك في النظر في البند ٥ (أ) من جدول الأعمال، المعنون ”مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية: المناقشة العامة“ في الجلستين الأولى والثانية للمؤتمر في ٩ حزيران/يونيه.

١٠ – وأُدلي بـ ٩٧ بياناً في إطار البند ٥ (أ) من جدول الأعمال ألقتها ٨٣ دولة طرفاً[٢]، و٣ دول موقعة[٣]، و١٠ مراقبين[٤]، من بينهم ممثلون عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية.

---

(٢) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، والبرازيل، وبربادوس، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتوغو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، ودولة فلسطين، ورومانيا، وزمبابوي، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، واليابان، واليونان، والاتحاد الأوروبي.

(٣) أنتيغوا وبربودا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفنلندا.

(٤) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للمعوقين، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، ومؤسسة نيبون، والهيئة الدولية للتأهيل، ومؤسسة تليتون المكسيك (Fundación Teleton Mexico)، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والمنتدى الأوروبي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثا – مناقشات اجتماعي المائدة المستديرة

١١ – في ١٠ حزيران/يونيه وفي صباح يوم ١١ حزيران/يونيه، عقد المؤتمر المجموعة الثانية من الجلسات التي شملت عروضاً قدمها فريق من المتكلمين من اجتماعي المائدة المستديرة ١ و ٢ وكذلك فريق غير رسمي، تلتها مناقشات تفاعلية. وبعد العروض المذكورة، فتح رئيسا اجتماعي المائدة المستديرة باب الأسئلة والمناقشة. ويرد في المرفق الثاني الموجز الذي أعده الرئيس لمناقشات اجتماعي المائدة المستديرة ١ و٢ والفريق غير الرسمي، وللحوار التفاعلي المتعلق بتنفيذ الاتفاقية، والجلسة الختامية.

اجتماع المائدة المستديرة ١. تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة

١٢ – ترأس ممثل البرازيل اجتماع المائدة المستديرة ١ المعنون ”تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة“. وقدم عروضاً أربعٌ من المشاركين في النقاش هم: روسيو سوليداد فلورنتين غوميز (الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، باراغواي)، وتينا نومي – سودرغرين (منظمة MyRight، السويد)، وكمال لاميتشان (جامعة تسوكوبا، اليابان)، وكاتالينا ديفانداس أغيلار (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). وأشار المشاركون في النقاش إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والإعاقة يميلان فيها إلى تعزيز أحدهما الآخر، ما لم توضع سياسات وإجراءات موجهة في هذا الصدد. وأشاروا أيضاً إلى أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون شاملة لمسائل الإعاقة، استناداً إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتجنب أوجه القصور التي شابت الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الصدد. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً في إطار هدف التنمية المستدامة رقم ١، إذ أن مؤشرات الفقر وعدم المساواة أعلى بكثير لهذه الفئة، ولا سيما النساء والأطفال ذوي الإعاقة. وأشير أيضاً إلى الدور الرئيسي للتكنولوجيا بوصفها عاملاً تمكينياً وإلى ضرورة توافر التكنولوجيا وإتاحتها بأسعار ميسورة.

اجتماع المائدة المستديرة ٢. تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة: الأهداف والتحديات

١٣ – ترأس ممثل بولندا اجتماع المائدة المستديرة ٢ المعنون ”تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة: الأهداف والتحديات“. وقدم عروضاً خمسٌ من المشاركين في النقاش هم: فرانشيسكا بيروتشي (شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)،

وجنيفر مادانس (مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها)، وصوفي ميترا (جامعة فوردهام)، والسيد هيونغ شيك كيم (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وماريان دايموند (رئيس التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة). وناقش المشاركون قضايا في إطار موضوع اجتماع المائدة المستديرة وتبادلوا الأفكار والاقتراحات بشأن سبل التغلب على التحديات في مجال تحسين بيانات وإحصاءات الإعاقة، بهدف تحسين المعلومات المتاحة لإرشاد السياسات والبرمجة الإنمائية وضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية.

حلقة نقاش غير رسمية بشأن التصدي لما يعانيه الأشخاص ذوو الإعاقة من ضعف وإقصاء: حالات النساء والفتيات، وحق الأطفال في الحصول على التعليم، والكوارث والأزمات الإنسانية

١٤ - اشترك ممثل إيطاليا وممثل عن المجتمع المدني في رئاسة حلقة النقاش غير الرسمية المتعلقة بالتصدي لما يعانيه الأشخاص ذوو الإعاقة من ضعف وإقصاء: حالات النساء والفتيات، وحق الأطفال في الحصول على التعليم، والكوارث والأزمات الإنسانية، والتي عُقِدَت صباح يوم ١١ حزيران/يونيه. وقدم عروضاً خمسٌ من أعضاء حلقة النقاش، من بينهم والتون ألفونسو وبسون (أنتيغوا وبربودا)، وراشيل كاتشاجي (نائبة الرئيس، المنظمة الدولية للمعوقين)، ورانغيتا دي سيلفا (كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا)، وديان كينغستون (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وماري كروك (جامعة سيدني). وشدد المتكلمون في مناقشاتهم على ضرورة وعجالة المراعاة التامة للحقوق والاحتياجات والمنظورات التي للنساء والأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما في الحالات الخاصة مثل الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية، كما طرحوا مقترحات لزيادة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية والجهود المبذولة في سياق التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رابعا - الحوارات التفاعلية مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

١٥ - في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، أُجري حوار تفاعلي أثناء الجلسة السادسة المعقودة بعد ظهر يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقدم عروضاً ممثلون من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وقدم عروضاً أيضاً كلٌّ من رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمبعوث الخاص للأمين

العام المعني بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لإعلام المؤتمر بعملهم من حيث علاقته بتنفيذ الاتفاقية.

خامسا – القرارات التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف

١٦ – في الجلسة السادسة، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف ثلاثة قرارات تتعلق بمكان وتوقيت انعقاد الدورة التاسعة؛ وتوصية إلى الأمين العام بتقديم الدعم إلى الدورات المقبلة للمؤتمر؛ وطلب إلى الأمين العام بأن يحيل تقرير الدورة إلى الدول الأطراف والمراقبين. وترد تلك القرارات في المرفق الأول لهذا التقرير.

سادسا – اختتام المؤتمر

١٧ – في ختام المؤتمر، أدلى ممثلا البرازيل وإيطاليا ببيانين. وأكد ممثل البرازيل أن القاسم المشترك بين المناقشات، في المؤتمر نفسه وفي غالبية المناسبات الجانبية على حد سواء، هو العلاقة بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمفاوضات المستمرة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن الأهداف المتصلة بالتعليم، والتوظيف، والتوسع الحضري، ووسائل التنفيذ، والمرفق المتعلق بتيسير التكنولوجيا، جميعها تقع في صميم أي عملية إنمائية تشمل جميع أفراد المجتمع وتعزز النمو الاقتصادي والاستدامة للجميع، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨ – وأدلى رئيس المؤتمر ببيان ختامي أخير أوجز فيه الإنجازات التي حققتها الدورة الثامنة وأكد على أهمية إدراج مسائل الإعاقة في الإطار الإنمائي والجهود الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد أيضاً على ضرورة تعزيز مؤتمر الدول الأطراف وتقديم الدعم الكافي لدورات المؤتمر وكفالة توفير التسهيلات اللازمة لوصول جميع المشاركين ذوي الإعاقة إلى المؤتمر. وسلط الرئيس الضوء أيضاً على القيمة المضافة للمؤتمر باعتباره إحدى آليات الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، وهي أمور تستحق المزيد من الموارد والدعم.

١٩ – واختُتم المؤتمر الساعة ١٨/٠٠ يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف

١ - اعتَمَد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته الثامنة، القرارات التالية:

القرار ١: مكان وتوقيت انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢ - إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، ويأخذ في الاعتبار الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١ من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر عقد دورته التاسعة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

القرار ٢: تخصيص ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة لدورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣ - إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يحيط علماً بتقديم الدعم اللازم لعقد ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة خلال الدورة الثامنة للمؤتمر، ويكرر توصيته إلى الأمين العام أن يقدم الدعم الكافي على نحو مماثل لعقد ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة في الدورات المقبلة للمؤتمر. ويدعو المؤتمر الأمين العام إلى أن يكفل التنفيذ السريع لهذا القرار.

القرار ٣: الطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٤ - إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يقرر أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته الثامنة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

المرفق الثاني

الموجز الذي أعده الرئيس عن الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

افتتاح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١ - افتتح نائب الأمين العام الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف باسم الأمين العام، وترأس جلسة انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر.

٢ - وأدلى ممثل جمهورية كوريا بملاحظات استهلالية، بعد انتخابه رئيساً للمؤتمر، ذكر فيها أن المجتمع الدولي اعتمد الاتفاقية بغرض ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان العالمية والكرامة الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

٣ - وذكر نائب الأمين العام أن عام ٢٠١٥ هو أوان العمل العالمي لإيجاد إطار إنمائي عالمي جديد، وتحديداً من خلال ضمان استفادة جميع أصحاب المصلحة واحتوائهم، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد على ضرورة تأسيس اعتماد أي خطة تنمية شاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥ على ميثاق الأمم المتحدة، الذي نص على تطلعات المنظمة بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإعمال حقوق الإنسان لإيجاد عالم يسوده السلام والرخاء للجميع. وأكد أيضاً أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب مبدأ ''ألا يتخلف أحد عن الركب'' ومن أجل ضمان حياة كريمة للجميع، ينبغي أن تدمَج في جميع جوانب إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، فقد حث الجميع على العمل لإيجاد مؤشرات عالمية محتملة تجسد الأهداف والمقاصد المتوخاة في الاتفاقية. وأكد نائب الأمين العام كذلك على أهمية جمع البيانات في كفالة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، ولا سيما الفئات المعرضة لأخطار أعلى، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن. وفي الختام، كرر التأكيد على وجود ضرورة ملحة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية المستمرة لوضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون شاملة ومستدامة ومراعية للتيسيرات اللازمة ليستفيد منها الجميع.

٤ - ماريا سوليداد سيسترناس ريس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): ناقشت تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى ضرورة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والنمو الاقتصادي، وفي الحد من الفقر وعدم المساواة، وإنشاء المدن الآمنة والشاملة للجميع، وفي تعزيز سبل تنفيذ التنمية المستدامة من خلال جمع البيانات والإحصاءات. وأردفت تقول إن

نموذج حقوق الإنسان بالغ الأهمية في جميع الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة، مثل ”مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني“ المقبل المقرر عقده في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، والمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٥ - السيد فنكاتش بالاكريشنا، ممثلاً عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة: ألقى كلمة أشار فيها إلى أنه بالرغم من اعتماد ١٥٤ دولة عضواً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن نسبة ٢٠ في المائة من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة يُعدّون ضمن فئة السكان الأفقر في العالم. ودفع السيد بالاكريشنا بضرورة الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إقرار جدول الأعمال

٦ - أقر المؤتمر جدول أعمال المؤتمر (CRPD/CSP/2015/1) ووافق، بتوافق الآراء، على اعتماد المنظمات غير الحكومية التي قدمت طلبات للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمر.

مناقشات اجتماعي المائدة المستديرة

اجتماع المائدة المستديرة ١. تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة

٧ - افتتح ممثل البرازيل اجتماع المائدة المستديرة ١، وقدم تعليقات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وقال إن الأشخاص ذوي الإعاقة ذُكِروا في أهداف وغايات معينة من أهداف التنمية المستدامة، وهو شيء لم يحدث في الأهداف الإنمائية للألفية، كما كان لهم وجود في جميع أنحاء الوثيقة. وذكر نائب الرئيس أن بعض الأهداف والغايات الواردة في المسودة الأولى تشير إلى المعايير الدولية القائمة، وهي تطرح إمكانية الإحالة إلى المعايير المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد أيضاً على ضرورة إنشاء ولاية لتمكين منظومة الأمم المتحدة من تقديم المساعدة والدعم للتكنولوجيات التي يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي الأشهر المقبلة، ستتيح المناقشات القادمة بشأن تمويل التنمية فرصة فريدة لإثارة المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا وتوفير التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار نائب الرئيس أيضاً إلى أهمية التأكد من اشتمال المؤشرات المقررة لقياس تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على بيانات مصنفة بحسب حالة الإعاقة، وذلك لكفالة التعريف باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه

فرصة يجب اغتنامها لدفع جهود الحد من الفقر وتعزيز المساواة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الاتفاقية وخطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - كمال لاميتشان (جامعة تسوكوبا، اليابان): عرض بحثاً قائماً على الأدلة من الفلبين ونيبال عن الإعاقة والتعليم، لتوضيح العلاقة بين الفقر والإعاقة وعدم المساواة. وقد نُشِر ذلك البحث مؤخراً بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وسلط السيد لاميتشان الضوء على أهمية التعليم بوصفه وسيلة بالغة الأهمية للقضاء على الفقر، مؤكداً أن كفالة الحصول على التعليم لا يفيد الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب وإنما يفيد أيضاً أسرهم والمجتمع ككل. وقدم بعض الأمثلة على فوائد الاستثمار مبكراً في الأطفال ذوي الإعاقة من حيث تقليل احتمال وقوعهم في براثن الفقر في حياتهم فيما بعد. فعلى سبيل المثال، بينت نتائج بحثه في نيبال أن إضافة سنة دراسية واحدة تزيد دخل الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة ١٩ إلى ٢٠ في المائة. واختتم السيد لاميتشان كلمته بالتشديد على ضرورة حدوث تحول نمطي ''من الإقصاء إلى الإدماج، ومن التمييز إلى القبول، ومن الإحسان إلى الاستثمار''. وناقش أيضاً الحالة الراهنة لنيبال، حيث مازال آلاف الأشخاص يتعافون من آثار الزلزال المدمر الذي وقع مؤخراً. وأكد مجدداً ضرورة اهتمام جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية مثل نيبال، بالاستثمار في بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على سبيل الضرورة الملحة، عن طريق التثقيف، بصفة خاصة، في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف والتعمير.

٩ - روسيو سوليداد فلورنتين غوميز (الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، باراغواي): ناقشت أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أهداف التنمية المستدامة، غير أنها أشارت أيضاً إلى العوائق الرئيسية التي يلزم تجاوزها لتحقيق ذلك. وأشارت إلى أن التقدم يتوقف في نهاية المطاف على الإرادة السياسية وأبرزت الحاجة إلى أن تفكر كل دولة من الدول الأعضاء في التحديات الخاصة بها عند وضع السياسات. فاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الصكوك التي ينبغي أن تسترشد بها الدول عند وضع سياسات شاملة، إلا أن تطبيق شعار ''فكر عالمياً، واعمل محلياً'' أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وشددت السيدة فلورنتين غوميز على أهمية وضع أطر زمنية ملائمة حتى يتسنى تخطيط العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، كما شددت على أهمية الميزنة. وأخيراً، قالت إن تكلفة إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة مرتفعة، في حين أن إدراجهم يعني استثماراً في المستقبل.

١٠ - تينا نومي-سودرغرن (منظمة MyRight، السويد): شددت على أهمية وضع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسلطت

الضوء على جانب التفاوت بين الجنسين في سياسات الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، شددت على ضرورة تعزيز مؤشرات الإعاقة لتحسين التقدم المحرز ورصده، بغرض كفالة فعالية تنفيذ السياسات وأداء الخدمات الوطنية والدولية. وأكدت السيدة نومي-سودرغرن أيضاً على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل ضمان إدراج مسائل الإعاقة في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بأسرها.

١١- كاتالينا ديفانداس أغيلار (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن معدلات الفقر وعدم المساواة مازالت مرتفعة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم، بالرغم من التقدم المحرز من أجل القضاء على الفقر على الصعيد العالمي. وشددت على أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان وأن الفقر المدقع انتهاك لحقوق الإنسان. وذكرت أيضاً أن الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة ليس مهماً بالنسبة للبلدان النامية فحسب، بل هو مشكلة عالمية تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، شددت على الحاجة الماسة إلى تجاوز النهج التقليدية المتبعة في برامج الحماية الاجتماعية التي قد تعزز الإقصاء، والتركيز بدلاً من ذلك على الحماية الاجتماعية الشاملة لذوي الإعاقة والتي تعزز استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم بفعالية في المجتمع وتمتعهم الكامل بحقوق الإنسان. واعترفت أيضاً أن بالرغم من التقدم الهام الذي تمثله المسودة الأولية للوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة التي نشرت مؤخراً لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مازالت هناك فرصة كبيرة للتأكد من اشتمال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ على إشارة صريحة وقوية لمسائل الإعاقة ولاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولوضع مؤشرات شاملة لمسائل الإعاقة تقيس التقدم المحرز في مكافحة الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢ - وخلال المناقشة التي تلت، ألقى كلمةً ممثلو كل من غانا وغواتيمالا وسيراليون والاتحاد الأوروبي.

اجتماع المائدة المستديرة ٢. تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة: الأهداف والتحديات

١٣ - ترأس ممثل بولندا مناقشة اجتماع المائدة المستديرة الثاني.

١٤ - فرانشسكا بيروشي (شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): ناقشت إطار المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي يُنتَظَر منه أن

يشتمل على مؤشرات على الصعد الدولي والوطني ودون الوطني. فالمؤشرات تساعد في إرشاد النقاش السياسي من حيث الأولويات، وهي تقدم إطاراً هيكلياً على الصعيد الدولي، وتُعْلِم الجمهور ووسائط الإعلام. وتتطلب معالجة مبدأ ''ألا يتخلف أحد عن الركب'' أن تتوافر بيانات مصنفة ومؤشرات تتعلق بجميع فئات السكان. ولئن أمكن بسهولة استخدام التعداد لأي مجموعة فرعية من السكان، فإنه لا يُجرَى إلا كل عشر سنوات ويتضمن متغيرات أقل. وتنحو الدراسات الاستقصائية إلى جمع معلومات أكثر. فمن ١٢٤ بلداً في العالم، ضمَّنَت نسبة ٧٤ في المائة منها آخر تعداد لها أسئلةً عن الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دراسات استقصائية عن الأطفال ذوي الإعاقة ونفذتها فعلاً. وتشمل الخطوات المقبلة التركيز على الفرص الجديدة لبناء القدرات وإشراك المنظمات المعنية بقضايا المعوقين والمنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. وسيقدَّم مقترح بشأن المؤشرات المتعلقة بالأهداف التنمية المستدامة في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى اللجنة الإحصائية.

١٥ - صوفي ميترا (جامعة فوردهام): ناقشت في العرض الذي قدمته عن جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، الحاجةَ الملحة لتوافر بيانات عالية الجودة بغرض مقارنتها على الصعيد العالمي، كما ناقشت مدى فعالية التقييم والبيانات الطولية في تتبع التقدم المحرز على مر الزمن، بما يشمل البيانات والمعلومات المتعلقة بامتثال أي بلد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أحرز فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة بعض التقدم في هذا المجال في العقد الماضي، وهو هيئة دولية من الخبراء تعمل وفقاً لولاية اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة. ومن ضمن الجهود الدؤوبة المبذولة لقياس الإعاقة بين الأطفال العمل الذي تقوم به اليونيسيف. وتعكف منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أيضاً على إعداد دراسة استقصائية عن الإعاقة والحواجز البيئية. وباستطاعة الأطراف التي تنضم إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن ترى التقدم المحرز على الصعيد الوطني. وتشمل الفرص المتاحة لزيادة جمع البيانات على الصعيد العالمي مجموعات البيانات المستقاة من الاستقصاءات الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، ودراسة قياس مستويات المعيشة. ويتيح كل من تلك الدراسات فرصاً فريدة لجمع البيانات عن الإعاقة على الصعيد العالمي.

١٦ - ماريان دايموند (رئيسة التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة): ناقشت الكيفية التي يمكن بها للخطة العالمية الجديد أن تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بواسطة إدراج مدخلات من الأشخاص المعوقين على جميع المستويات. ورغم أن حالة الأشخاص ذوي

الإعاقة لم تُتَضَمَّن في كثير من الأحيان في عملية جمع البيانات، فإن تصنيف البيانات يجب أن يكون أولوية في المستقبل. ويوجد عدد من الغايات في أهداف التنمية المستدامة بحاجة إلى مؤشرات للإعاقة، مثل التعليم والفقر وإمكانية الحصول على المياه النظيفة. وتحظى كثرة من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بآليات لقياس البيانات المتعلقة بالإعاقة وستساعد الخطة الجديدة على تعزيز تلك الوسائل. ويمكن جمع البيانات وتصنيف البيانات عن طريق شراكات تبادل البيانات. وتشتد الحاجة أيضاً إلى الشراكة بين المؤسسات الإحصائية والمجتمع المدني لدعم مصالح أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن لمنظمات المعوقين والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دوراً حيوياً في هذا الصدد.

١٧ - جينيفر مادانس (المدير المساعد للعلوم في المركز الوطني للإحصاءات الصحية، مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها): قدمت عرضاً موجزاً عن عمل المركز الوطني للإحصاءات الصحية وعن فريق واشنطن الذي انبثق عن دعوة دولية لتوفير المزيد من البيانات الشاملة الموثوقة والقابلة للمقارنة دولياً عن الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال جهد تولت تنسيقه عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية، أنشأ فريق واشنطن مجموعة من الأدوات اللازمة لجمع البيانات الخاصة بالإعاقة. وتأخذ هذه الأداة، المؤلفة من استبيان قصير، شكل مجموعة مكونة من ستة أسئلة وأربع فئات للإجابة متصلة بها، من شأنها أن تساعد المحققين، عند تطبيقها على أي دراسات كبيرة لجمع البيانات مثل الدراسات الاستقصائية والتعدادات، في تصنيف البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي في تحسين الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالإعاقة. وقد أُنشئت تلك الأداة ليس لزيادة حجم البيانات المتاحة في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أيضاً لتوحيد البيانات بغرض تيسير إجراء مقارنات البيانات عبر الوطنية وعبر الفترات الزمنية. وهذا بدوره سيساعد الباحثين والحكومات على تتبع التقدم المحرز أو التغيرات المتصلة بالإعاقة على مر الزمن وفيما بين العديد من البلدان. وناقشت السيدة مادانس أهمية أن تدرج الدول الأطراف على سبيل الضرورة العاجلة، كخطوة أولى وفورية من جانبها، مجموعة مصادق عليها من الأسئلة في التعدادات والدراسات الاستقصائية الوطنية بغرض جمع معلومات مصنفة بحسب نوع الإعاقة.

١٨ - هيونغ شيك كيم (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): تحدث عن أهمية تحسين أساليب جمع البيانات لأغراض تنفيذ ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أن ضرورة إيجاد طريقة شاملة وموحدة لجمع البيانات ما هي إلا إلزام ورد في

المادة ٣١ من الاتفاقية. وأشار السيد كيم إلى أن دولاً أطرافاً كثيرة في الاتفاقية عجزت عن تقديم بيانات مصنفة في تقاريرها المقدمة عن حالة التنفيذ، مما كشف عن الفجوات الضخمة القائمة بين نية الدول الأطراف بتنفيذ ورصد الاتفاقية وبين جهودها المبذولة للتنفيذ فعلاً. ودعا السيد كيم إلى إيجاد طريقة شاملة وموحدة لجمع البيانات حتى يفي جميع الدول الأطراف بمتطلبات جمع البيانات الواردة في الاتفاقية. وسلط الضوء أيضاً على أهمية تحقيق التوازن بين جمع البيانات الكمية والنوعية بغرض التصدي لمختلف القضايا والاحتياجات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومعالجتها. فالبيانات النوعية، على وجه الخصوص، ستساعد على توفير فهم أفضل للإعاقة والوظائف البشرية وعلى إعمال الحقوق بموجب الاتفاقية، على نحو لم يكن ليتسنى قياسه بسهولة من خلال الطرائق الكمية. واختتم قائلاً إنه ينبغي إنشاء واستخدام طريقة جديدة لجمع البيانات تكون معترف بها ومتفق عليها دولياً، لأغراض مجموعتين من العمليات هما: رصد وتنفيذ الاتفاقية، ورصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٩ - وطرح ممثلان من أستراليا والهند أسئلة أثناء الجلسة.

حلقة النقاش غير الرسمية: التصدي لما يعانيه الأشخاص ذوو الإعاقة من ضعف وإقصاء: حالات النساء والفتيات، وحق الأطفال في الحصول على التعليم، والكوارث والأزمات الإنسانية

٢٠ - اشترك في رئاسة فريق النقاش غير الرسمي كلٌّ من ممثل إيطاليا والسيد يِتْنيبِرش نيغوسي (المدير التنفيذي للمركز الإثيوبي المعني بالإعاقة والتنمية).

٢١ - والتر ألفونسو وبسن (أنتيغوا وبربودا): بدأ عرضه بتقديم إحصاءات عن انتشار الإعاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار إلى ضرورة وضع أحكام، بالنظر إلى أن أكثر من ٦٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في المنطقة، لمنع الاستغلال والأذى ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والأطفال. وتكلَّم أيضاً عن التحديات التي لم يزل يواجهها أشخاص مصابون بإعاقات خفية في المنطقة، حيث إن قلة من البلدان تمتلك الموارد وقاعدة المعارف اللازمة لدعم هؤلاء الأشخاص. وتكلم السيد وبسن أيضاً عن ضرورة وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث شاملة لمسائل الإعاقة في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية والبشرية. وتحدث عن الاستراتيجيات التي أعدتها أنتيغوا وبربودا للتصدي للأعاصير التي تصيبها كل عام. وتحدث بإيجاز عن تحديات الهياكل الأساسية التي تواجهها البلدان النامية في مسعاها لتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر

الكوارث، وطرح أمثلة محددة للكيفية التي استطاع بها بلده أن يتجاوز مشاكل الهياكل الأساسية المذكورة من أجل احتواء الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢ - رانجيتا دي سيلفا دي ألويس (كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا): ركزت على التعليم الشامل للجميع وعلى حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك على نقاط التقاطع بين نوع الجنس والإعاقة. وناقشت الحاجة إلى إجراء إعادة تقييم للتعليم الشامل الجميع الذي ينطوي على مشاركة أعلى للأشخاص ذوي الإعاقة، في سياقات من بينها إعلان إنشيون الذي انبثق عن منتدى التعليم العالمي في عام ٢٠١٥، والذي يدعو إلى التزام الأوساط التعليمية الدولية بإعادة توجيه السياسات التعليمية الوطنية والإقليمية القائمة نحو توفير فرص التعليم لفئات السكان الأكثر ضعفاً في العالم. وذكرت أيضاً أمثلة للسبل التي حاولت بها بلدان مختلفة أن تجعل قوانينها وسياساتها التعليمية أكثر شمولاً للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت كأحد تلك الأمثلة الجهود التي تبذلها المحكمة العليا بجنوب أفريقيا لإعادة تعريف التعليم حتى يشمل المشاركة المدنية والمشاركة السياسية، بما يوسِّع في الوقت نفسه نطاق تعريف الإعاقة في البلد ويعزز المشاركة السياسية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وناقشت أيضاً كيف يمثل العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء، عائقاً في سبيل التعليم الشامل وبالتالي في سبيل مشاركة النساء ذوات الإعاقة وتقلدهن مناصب قيادية في المجتمع وفي التنمية.

٢٣ - ماري كروك (كلية الحقوق بجامعة سيدني): ناقشت مسألة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الكوارث والأزمات الإنسانية. وبدأت مناقشتها بعرض دراسة شملت ستة بلدان كانت قد أجرتها مع زملائها في جامعة سيدني بشأن انتشار الإعاقة في صفوف السكان المهاجرين واللاجئين. وخلصت الدراسة إلى أن اللاجئين معرضون إلى خطر أكبر بكثير بالوفاة أو الإصابة أثناء الكوارث الطبيعية والبشرية، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في تلك المجتمعات معرضون لهذا الخطر بدرجة أكبر. وأحد التحديات الكثيرة التي تواجه الحكومات ومنظمات المعونة الإنسانية في حالات الكوارث هو إيجاد طريقة لتقديم خدمات الدعم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي معرض دراستهم لمخيمات اللاجئين السوريين، وجدوا أن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيراً ما يحرمون من الرعاية الصحية والغذاء بسبب نقص الموارد. ثم ناقشت كيف أن الهيئات الدولية المعنية بوضع السياسات كانت في غاية البطء في توفير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المنكوبة. فاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبارة عن التزام دولي ملزم، وهي تشكل خطوة أولى في وضع الاستراتيجيات لضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الكوارث. وإحدى القضايا الأساسية التي بقيت هي تحديد هوية الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المنكوبة.

ودعت السيدة كروك، مرددة دعوة زملائها أيضاً، إلى إيجاد نظام شامل وموثوق به لجمع البيانات لتلبية احتياجات جماعة ذوي الإعاقة بشكل أفضل.

٢٤ - راشيل كاتشاجي (نائبة الرئيس، المنظمة الدولية للمعوقين): قدمت عرضاً عن النساء ذوات الإعاقة وناقشت مدى تعقيد سبل التصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة، أمام واضعي السياسات. وقالت إن أهم شيء هو التوصل إلى حل لمشكلة إقصاء النساء والفتيات في السياسات المتعلقة بالإعاقة. فإن ارتفاع مستويات الفقر يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضعف والتعرض للعنف الجنسي للنساء ذوات الإعاقة. ودعت السيدة كاتشاجي إلى توفير بيانات مصنفة للمساعدة في تنوير اتخاذ القرارات السياساتية. ومن شأنه التعليم أن يساعد على تمكين المرأة بحيث لا يجري إقصاؤها بعد ذلك من القرارات المتعلقة بالسياسة العامة. وأضافت قائلة إن الطريقة الأكثر فعالية لشمول المرأة هي استراتيجية ذات مسار مزدوج تكفل إمكانية حصول النساء ذوات الإعاقة على التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن التمكين الاقتصادي. وثمة استراتيجية ثانية هي تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع الوزارات الحكومية التنفيذية. وفي ملاوي، ما برح هذا التعميم يتقدم إذ أن كل وزارة لديها حالياً سياسة عامة للإعاقة، وذلك لكفالة عدم تركز هذا التعميم في إدارة حكومية واحدة فقط. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية البالغة بنفس القدر أن يجري تدريب المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات لضمان فهمهم لمسائل الإعاقة. وتشمل التوصيات جمع بيانات مصنفة عن حالات محددة تمس النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وبذل الجهود عن قصد لتمويل المنظمات المعنية بالنساء ذوات الإعاقة ومشاركتها في المؤتمرات. ومن شأن إيجاد شراكات مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة أن يثبت فائدته مع مضي المجتمع الدولي قدماً بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - دايان كينغستون (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): اعتلت المنصة وتكلمت عن حالات الضعف التي يكون فيها الأشخاص ذوو الإعاقة في قلب الخطر أو معرضين له. وشددت على ضرورة إعادة تشكيل الخطاب المتعلق بالإعاقة عن طريق التركيز على آليات التمكين بدلاً من اعتماد نهج قائم على مذهب الرعاية الأبوية. فإن تهيئة الفرص المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير المعاقين يعني أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بالحماية والقدرة على التكيف والأمن والتمكين بشكل جيد. وفي حالات الطوارئ، يلزم إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط. ويلزم وضع ضمانات للنساء ذوات الإعاقة، وهم أكثر عرضة للعنف الجنسي.

وإضافة إلى ذلك، تحتاج النساء ذوات الإعاقة إلى التمكين الاقتصادي وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

٢٦ - وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة، أخذ الكلمة مندوب من الهند.

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية

٢٧ - افتتح رئيس المؤتمر الجلسة المتعلقة ''بتنفيذ الاتفاقية''.

٢٨ - ليني مونتيل (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم لمحة عامة عن الجهود الدؤوبة التي تبذلها الإدارة لطرح إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يكون مستداماً وشاملاً لمسائل الإعاقة وللتيسيرات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ويجمع بين أصحاب المصلحة الجدد والتقليديين ويفعِّل شراكات أصحاب المصالح المتعددين من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل ذات الأولوية، مثل توفير التيسيرات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بغرض تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. وقد ذكَّر الحاضرين بأن حوالي ١٥ في المائة من سكان العالم لديهم شكل ما من أشكال الإعاقة، وأن من بينهم ٣ في المائة لديهم إعاقة شديدة، وأن تلك الأعداد ستزداد على الأرجح، مؤكداً أن النزاعات من العوامل الخطيرة في هذا الصدد. وأكد السيد مونتيل من جديد أهمية الجهود الدؤوبة الرامية إلى تهيئة إطار شامل للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في كفالة تمركز خطة التنمية حول الإنسان، وعدَّد المكاسب الكثيرة العائدة عن إدراج إشارات صريحة وضمنية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على الحد من مخاطر الكوارث وجمع البيانات بوصفهما مجالين من مجالات العمل الهامة، وأشار إلى إسهامات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الوثيقة الختامية الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث المعقود في سينداي باليابان، من حيث اشتماله على حقوق ووجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة، ليصبح بذلك نموذجاً لمؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها العالمية في المستقبل. وشدد على أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات، وسلط الضوء على التحديات الناجمة عن تأثيرها على تقدم التنمية ورفاه جميع الناس، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩ - ماريت كوهونين شريف (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): ناقشت مبادرات عديدة تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان. وقالت إن المفوضية قدمت تقريرها إلى الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، ونظمت حلقات نقاش وقدمت مساعدات تقنية

إلى الدول الأعضاء من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية. وعدَّدت السيدة شريف التحديات التي واجهتها المفوضية، وهي إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤشرات العالمية ذات البيانات المصنفة. وذكرت أن الفقر والتعليم الشامل مازالا من الأولويات، وكذلك زيادة التركيز على النساء والفتيات باعتبارهن من الفئات الضعيفة التي تواجه التمييز.

٣٠ - شارل شوفيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): شدد على أهمية تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ثم ناقش دور البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها، وكذلك في تعزيز معايير ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً وفي تحقيق التكامل. وناقش السيد شوفيل بعد ذلك الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي المعنونة ''تغيير العالم''، التي تركز على الحد من الإقصاء وعدم المساواة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وعلى التعليم والتوظيف والوصم وتوفير التسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة، فضلاً عن الاعتراف بالإعاقة بوصفها مصدراً رئيسياً للضعف في الأزمات والكوارث الإنسانية. واختتم بالتأكيد مجدداً على ما أُعرِب عنه في السابق بأنه لن يتسنى تحقيق إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بدون معالجة الإعاقة بوصفها قوة دافعة للامساواة والإقصاء في المجتمع.

٣١ - جيزيلا نوك (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): قدمت عرضاً باسم فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكلمت عن الجهود المتزايدة من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية عن طريق إقامة الشراكات مع الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأبرزت السيدة نوك الإنجاز الذي تحقق في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في سينداي، متمثلاً في الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم عاملاً من عوامل التغيير ومورداً من الموارد في حالات الكوارث. وأشارت إلى عدة أمثلة لكيانات الأمم المتحدة التي عززت جهود التعاون من أجل النهوض بعملية جمع البيانات عن الإعاقة بموجب المادة ٣١ من الاتفاقية. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجدداً على وجود فريق الدعم المشترك بين الوكالات جاهزاً لمساعدة الدول الأعضاء في وضع سياسات عملية شاملة لمسائل الإعاقة.

٣٢ - مارغريتا فالشتروم (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث): أحاطت المؤتمر بالإنجاز التاريخي لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في سينداي بإدراجه منظور الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات التي أفضت إلى مؤتمر ونتائجه. وأشارت إلى أن الإطار العالمي الذي اعتمد حديثاً

بشأن الحد من الكوارث الذي انبثق عن مؤتمر سينداي يمثل تحولاً واضحاً في النهج المتبع إزاء الحد من مخاطر الكوارث، حيث زاد التأكيد على أهمية التأهب للمخاطر وبناء القدرة على الصمود والتعمير. وشددت على أن التركيز لم يعد على الكارثة نفسها، وإنما على مخاطر الكوارث وما ينبغي القيام به من أجل منع تلك المخاطر أو الحد منها. وأدى ذلك إلى توسيع نطاق جدول الأعمال إلى حد كبير من حيث الحاجة إلى التعاون فيما بين أصحاب المصلحة وأيضاً إلى التساوق مع الأطر الإنمائية الأخرى الجاري التفاوض عليها في عام ٢٠١٥. وقد حدد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ سبعة أهداف عالمية ذات أهمية خاصة. ومن بين تلك الأهداف السبعة، يلزم رصد أربعة منها كمياً، مع التركيز على الخسائر في الأرواح والخسائر الاقتصادية والآثار الناجمة على الهياكل الاجتماعية والهياكل الأساسية الحيوية، والخطط المطلعة على المخاطر، ونظم الإنذار المبكر، وتوفير التسهيلات المتعلقة بذوي الإعاقة. واختتمت السيدة فالشتروم بمناقشة الدروس التي استفاد منها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فأكدت أن الاتفاقات الدولية ضرورية ولكنها ليست كافية، وأن أي سياسة عامة أو مشروع يجري التخطيط له تلزمه منظورات ومقترحات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٣ - كريستين هِتلي (ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة): ناقشت أوجه التمييز المتعدد الجوانب التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة، حيث إنهن معرضات للعنف العائلي أكثر من النساء غير المعاقات بمقدار الضعف، ويتعرضن لسوء المعاملة على امتداد فترة زمنية أطول. وأطلعت الحاضرين بعد ذلك على المسار المزدوج، وهو أساس متين للعمل على تعزيز وحماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وقد أولت الخطة الاستراتيجية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتباراً خاصاً للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، بغية ضمان اشتمال جميع سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرامج التي تدعمها على قضايا النساء ذوات الإعاقة، بما يتماشى مع مبدأ المساواة بين الجنسين. غير أنه مازالت توجد تحديات كثيرة، من بينها ضرورة تحسين البيانات المصنفة حسب نوع الإعاقة ونوع الجنس والسن؛ والحاجة إلى إقامة شراكة عالمية من أجل حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة لتقوم ببناء تحالفات مع النساء والمنظمات النسائية ذات الأهداف المشتركة؛ وكفالة إيصال أصوات النساء ذوات الإعاقة على جميع المستويات. وشددت السيدة هِتلي على ضرورة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع الوكالات الأخرى لضمان التصدي لتلك التحديات.

٣٤ - وفي أعقاب تلك البيانات، اعتلى المنصة ممثلو كل من الجمهورية الدومينيكية والمكسيك وجنوب أفريقيا بغرض توجيه أسئلة.

٣٥ - وقدم رئيس المؤتمر أعضاء حلقة النقاش المعنيين بجلسة الحوار التفاعلي الثانية.

٣٦ - ماريا سوليداد سيسترناس رييس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن اللجنة لديها ركائز مختلفة للعمل. وتتناول الركيزة الأولى شراكات اللجنة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية بالإعاقة ومع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتتناول الركيزة الثانية للجنة تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. أما الركيزة الثالثة فتتناول بناء القدرات مع المجتمع المدني وجهات أخرى. وتشارك اللجنة أيضاً في عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أكدت اللجنة أهمية عملها في تعزيز التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وأكدت السيدة سيسترناس رييس أن اللجنة عملت دون كلل في التفاعل مع المؤتمر بواسطة عقد المناسبات الجانبية وحلقات النقاش والمشاركة فيها. وأشارت إلى ضرورة إيجاد فريق نقاش معني بالتعليم خلال الدورة التاسعة للمؤتمر.

٣٧ - لينين مورينو (المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة): قال إن الدلائل تشير إلى تزايد الجهود المبذولة لتعزيز جدول الأعمال الدولي فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة. غير أن تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي جهود التنمية مازال في طور الإنجاز. وقد تسبب إغفال فئة الأشخاص ذوي الإعاقة والتمييز ضدها في خلق حلقة مفرغة من انعدام المساواة والتمييز، و لم يكن واضحاً ما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية قد حسنت من حالة تلك الفئة. ومن الضروري مواصلة الدعوة إلى تحقيق التعليم والرعاية الصحية والعمالة الشاملين للجميع ويجب أن توضع السياسات والبرامج والمشاريع من أجل إنهاء الإقصاء والتهميش وعدم المساواة. واقترح السيد مورينو أنه ربما تكون هناك حاجة إلى إصدار تقرير عالمي محدَّث عن الإعاقة.

٣٨ - كاتالينا ديفانداس أغيلار (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): أشارت إلى أنها عملت خلال الأشهر الستة الأولى من ولايتها لضمان الوصول الكامل والمشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة. أما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، قالت إن من الأهمية البالغة بمكان أن يكفل تضمين الإطار الجديد مؤشرات خاصة بالإعاقة وبيانات مصنفة حسب نوع الإعاقة للمؤشرات العامة. وأبرزت كذلك الحاجة إلى ترجمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى تدابير محددة لها أثر مباشر على حياة الأشخاص ذوي

الإعاقة، وشددت على أن مكتبها مستعد لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأشارت السيدة ديفانداس أغيلار أيضاً إلى استمرار الحاجة إلى تأكيد وتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومشاركتهن باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات.

٣٩ - وعقب البيانات التي أدلى بها أعضاء حلقة النقاش، طُرِحَت أسئلة من الحضور من ممثلي شيلي والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٤٠ - وعلى إثر حلقة النقاش، قدم الرئيس ثلاثة قرارات اعتمدها المؤتمر في وقت لاحق (انظر المرفق الأول).

اختتام المؤتمر

٤١ - أشار الرئيس في ملاحظاته الختامية إلى أن المؤتمر حظى بعدد قياسي من المتكلمين بلغ ٩٧ متكلماً خلال المناقشة العامة. وأوجز القضايا الرئيسية في مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة والحوار التفاعلي، فأشار إلى ما أحرز من تقدم في دعم الدول الأطراف في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، غير أن الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة ما زالت بحاجة إلى بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد مجتمع وتنمية شاملين لمسائل الإعاقة. وأشار إلى أن الرسالة المشتركة فيما بين الدول الأطراف التي حُدِّدَت خلال الدورة الثامنة للمؤتمر هي حتمية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة كضرورة لازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، بما يشمل مواصلة العمل من أجل وضع خطة وإطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتسمان بالشمول والاستدامة ومراعاة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. ويعد إدماج حقوق ورفاه ما يزيد على بليون شخص من ذوي الإعاقة في خطة جديدة للتنمية العالمية أمراً أساسياً لضمان إعمال حقوق الإنسان العالمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للجميع.

٤٢ - وأشار الرئيس أيضاً إلى الأهمية المحورية لاتباع نهج التصميم العالمي فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة عند النظر في أي استثمارات في التنمية الحضرية والريفية، بما يشمل الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات، ملاحظاً أنه لا توجد مشاركة كاملة وفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة دون توافر التسهيلات اللازمة لهم.

٤٣ - وقال الرئيس أيضاً إن الدورة الثامنة للمؤتمر وجميع البرامج والمناسبات الجانبية العالية الجودة المتصلة بها، التي تمثل رقماً قياسياً في تاريخ المؤتمر، بينت بجلاء أن المؤتمر يمثل آلية مركزية للأمم المتحدة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولتحقيق التنمية الشاملة للجميع، في ضوء الاعتماد المتوقع لخطة تنمية شاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥ في

أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتوجد فرص جديدة آخذة في الظهور أمام الدول الأطراف في الاتفاقية لتعزيز الصلة بين الإطار المعياري والسياسات والممارسات الإنمائية. وقد تطور المؤتمر منذ إنشائه في عام ٢٠٠٨ ليصبح محفلاً دولياً فريداً لأصحاب المصلحة المتعددين تستطيع فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية أن تتبادل الأفكار والخبرات والحلول العملية لإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. وشدد الرئيس كذلك على ضرورة تحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مرافق الأمم المتحدة وخدماتها وقواعدها، وذلك لضمان تهيئة بيئة عمل غير تمييزية شاملة للجميع للمندوبين والموظفين ذوي الإعاقة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان تحسين القواعد والمبادئ التوجيهية المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة حتى تقدم الدعم الكافي والتسهيلات اللازمة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال الرئيس كذلك إن أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي أن ينظروا في الشروع بقرار من قرارات الجمعية العامة تطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن سبل تجسيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل وتحسين بيئة العمل في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مرافقها وقواعدها وأنظمتها.

٤٤ - وأخيراً، كرر الرئيس تأكيد ضرورة تخصيص الموارد اللازمة للدورات المقبلة للمؤتمر نظراً لأن نسبة الحضور والمشاركة ازدادت منذ عام ٢٠٠٨، حين شاركت ٢٠ دولة طرفاً، في حين بلغ عددها ١٥٥ دولة في عام ٢٠١٥، وازداد عدد الحضور إلى أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك من أكثر من ١٥٠ وفداً و١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، ومن العديد من وكالات الأمم المتحدة.

المرفق الثالث

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الثامنة

١ - منظمة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في إسرائيل (Access Israel)

٢ - الاتحاد الاسترالي المعني بالإعاقة والتنمية (Australian Disability and Development Consortium)

٣ - رابطة الآباء والأصدقاء والأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمصرف البرازيل (Association of Parents, Friends and People with Disabilities of the Brazil Bank)

٤ - منظمة مرضى التوحد بأوروبا (Autism Europe)

٥ - منظمة أفضل أصدقاء للمعاقين ذهنياً بالمكسيك (Best Buddies of Mexico)

٦ - الأكاديمية البرازيلية لطب الأمراض العصبية (Brazilian Academy of Neurology)

٧ - Campus Arnau d'Escala (إسبانيا)

٨ - المنظمة الأهلية للتأهيل الشامل (تترانيا) (Comprehensive Community Based Rehabilitation)

٩ - مركز تعليم وتنمية الأطفال في موريشيوس (Centre for the Education and Development of Mauritian Children)

١٠ - مركز المساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة (مولدوفا) (Centre for Legal Assistance for People with Disabilities)

١١ - تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب (Collective)

١٢ - منظمة التزامات (الهند) (Commitments)

١٣ - رابطة دومينيكا للأشخاص ذوي الإعاقة (Dominica Association of Persons with Disabilities)

١٤ - اكتشاف عوالم الصم (الولايات المتحدة) (Discovering Deaf Worlds)

١٥ - منظمة مدينة القضارف الرقمية (السودان) (Gedaraf Digital City Organization)

١٦ - مركز قانون تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة (الولايات المتحدة) (IDeA Center)

١٧ - Jubilee Sailing Trust (المملكة المتحدة)

١٨ - الرابطة الكورية للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية (جمهورية كوريا) (Korea Association of Persons with Physical Disabilities)

١٩ - الاتحاد الكوري للنساء ذوات الاحتياجات المختلفة (جمهورية كوريا) (Korea Differently Abled Women United)

٢٠ - الرابطة الكوريا للأمن الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة (جمهورية كوريا) (Korea Employment Security Association for the Disabled)

٢١ - الاتحاد الكوري لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (جمهورية كوريا) (Korea Federation of Organizations of the Disabled)

٢٢ - الجمعية الكورية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة (جمهورية كوريا) (Korean Society for Rehabilitation of Persons with Disabilities)

٢٣ - الرابطة الكورية لإصابات العمود الفقري (جمهورية كوريا) (Korea Spinal Cord Injury Association)

٢٤ - Lakeshore Foundation (الولايات المتحدة)

٢٥ - اتحاد أمريكا اللاتينية للمكفوفين (أوروغواي) (Latin American Blind Union)

٢٦ - منظمة Lumos (المملكة المتحدة)

٢٧ - منظمة Manasa (الهند)

٢٨ - الرابطة الكورية للإعاقات العضلية (جمهورية كوريا) (Muscle Disabilities Association of Korea)

٢٩ - الجمعية الثقافية للمسرح المتنقل (الهند) (Mobile Theatre Cultural Society)

٣٠ - منظمة Sense International (الهند)

٣١ - مركز سوتشو للعيش المستقل (جمهورية كوريا) (Seocho Centre for Independent Living)

٣٢ - كراسي الأمل المتحركة (إسرائيل) (Wheelchairs of Hope)

المرفق الرابع

قائمة بالوثائق المعروضة على مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثامنة

الرمز	عنوان الوثيقة أو وصفها
CRPD/CSP/2015/1	جدول الأعمال المؤقت
CRPD/CSP/2015/2	تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة
CRPD/CSP/2015/3	تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة: الأهداف والتحديات
CRPD/CSP/2015/4	التّصدي لما يعانيه الأشخاص ذوو الإعاقة من ضعف وإقصاء: حالة النساء والفتيات، وحق الأطفال في الحصول على التعليم، والكوارث والأزمات الإنسانية